Journal of Scientific and Human Dimensions

مجلة الأبعاد العلمية والإنسانية

Volume 2, Issue 2, 2026 Pages: 705-725

Journal homepage: https://jshd.com.ly/index.php/jshd/en

The Relationship Between Urban Planning and the Growth of Informal Settlements (A Field Study on a Sample of Residents of Informal Settlements in Ajdabiya City)

Warda Ahmed Mohamed Al-Sahli *
Department of Sociology, Ajdabiya University, Faculty of Arts, Ajdabiya, Libya

العلاقة بين التخطيط الحضري ونمو المناطق العشوائية (دراسة ميدانية على عينة من سكان المناطق العشوائية في مدينة اجدابيا)

أ . وردة أحمد محمد الساحلي*
قسم علم الاجتماع، جامعة اجدابيا، كلية الآداب، اجدابيا، ليبيا

*Corresponding author: Warda.ahmed@Uoa.edu.ly

Received: March 25, 2026	Accepted: April 25, 2026	Published: May 29, 2026

Copyright: © 2026 by the authors. This article is an open-access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecomzmons.org/licenses/by/4.0/).

Abstract:
The study aimed to examine the relationship between urban planning and the growth of informal settlements, using a mixed methodology (quantitative and qualitative) and descriptive-analytical approach. A questionnaire was used to collect data, and the study was applied to four informal settlements in the city of Ajdabiya using a snowball sample totaling 80 respondents. The study found that the reality of urban planning in the city does not take into account the equitable distribution of services (education, health, markets, transport, electricity, etc.) among its districts, and the efficiency of urban planning in the city is very weak because current urban plans do not include a fair distribution of residential and service areas and do not meet the future needs of the population. One of the main reasons for the growth of informal settlements is the low prices of land and properties in these areas, which contributed to their expansion and spread. There is also a very severe weakness in community participation in urban planning, as residents do not participate in urban decision-making and their opinions are not considered in the stages of preparing urban plans.

Keywords: Planning, Urban Planning, Growth, Informal Settlements

الملخص
هدفت الدراسة للتعرف على العلاقة بين التخطيط الحضري ونمو المناطق العشوائية، وذلك بالاعتماد على المنهج المختلط (الكمي والنوعي) والوصفي التحليلي، واستخدمت استمارة الاستبيان لجمع البيانات، وطبقت الدراسة على سكان 4 مناطق عشوائية في مدينة اجدابيا باستخدام عينة كرة الثلج التي بلغ قوامها 80 مبحوث، وتوصلت الدراسة إلى أن واقع التخطيط الحضري في المدينة لا يراعي توزيع الخدمات (تعليم، صحة، أسواق، نقل، كهرباء، إلخ) بشكل عادل بين أحيائها، وكفاءة

التخطيط الحضري للمدينة ضعيفة جداً لأن الخطط الحضرية الحالية لا تشمل توزيعاً عادلاً للمساحات السكنية والخدمية ولا تواكب احتياجات السكان المستقبلية، ومن أبرز أسباب نمو المناطق العشوائية انخفاض الأسعار للأراضي والعقارات في المناطق العشوائية الأمر الذي ساهم في اتساع رقعتها وانتشارها، وأن هناك ضعف شديد جداً في المشاركة المجتمعية في وضع الخطط الحضرية والسكان لا يشاركون في صنع القرار العمراني ولا يُؤخذ برأيهم في مراحل إعداد الخطط الحضرية.

الكلمات المفتاحية: التخطيط، التخطيط الحضري، النمو، المناطق العشوائية.

المقدمة:

ظهرت في معظم دول العالم، وخاصة مجتمعات دول العالم الثالث والتي من بينها المجتمع الليبي، حلقة تربط بين الفقر وقطاع الإسكان، تتمثل في الإسكان العشوائي أو كما تسمى بأحزمة الفقر أو المناطق العشوائية، وهي مناطق تنتشر على أطراف المدن الحضرية وأحياناً داخل المدن الكبرى، وغالباً ما تكون تلك المدن غير مهيأة لاستقبال تدفق المهاجرين واللاجئين والنازحين والريفيين، فتوافد هؤلاء على المدن يؤدي لخلق كتلة سكانية ضخمة وجماعة جديدة من العاطلين عن العمل في الغالب، ويجلبون معهم رواسب لحياة المجتمع الذي جاؤوا منه، هذا فضلاً عن غياب أو انعدام العديد من استراتيجيات التكيف الثقافي والقيمي والذي يمثل أساس الطابع الثقافي والاجتماعي لسكان هذه المناطق العشوائية، عليه فإن هذه الدراسة قد جاءت في ثلاثة مباحث رئيسية لعرض هذا الموضوع تمثل المبحث الأول في: الإطار العام للدراسة، والثاني في: الإجراءات المنهجية المتبعة في الدراسة، والثالث لمناقشة أهم نتائج الدراسة والتوصيات، وسنعرضها وفق الآتي:

المبحث الأول: الإطار العام للدراسة:

1 ـ مشكلة الدراسة: تعتبر المناطق والأحياء العشوائية على أطراف المدن الحضرية وداخلها ظاهرة مجتمعية سلبية في نشأتها ومتباينة في عوامل وأسباب ظهورها ولها أضرارها المختلفة ولاسيما على المظهر العام للمدن كما على مستوى الخدمات العامة المقدمة لسكانها، وكظاهرة متشابكة (سكانية واجتماعية واقتصادية وقانونية وسياسية.. وغيرها) غالباً ما تعكس أهمية الموقع الجغرافي للمدينة كمنطقة جذب سكاني، إلا أن أي غياب أو قصور للدور الحيوي الذي يلعبه التخطيط الحضري للمدن يساهم في انتشارها وتوسعها على حساب المخططات الرسمية ويسبب في عرقلة التوسع الحضري المخطط للمدن، وبناءً على ما تقدم فإن هذه الدراسة تسعى لتسليط الضوء على: **العلاقة بين التخطيط الحضري ونمو المناطق العشوائية في مدينة اجدابيا.**

2 ـ أهمية الدراسة: تتمثل أهمية الدراسة في معالجتها لموضوع النمو العشوائي للأحياء السكنية الذي يعد عائقاً كبيراً أمام مشروعات وبرامج التنمية المستدامة للمجتمع، حيث غالباً ما يعيق الشكل العشوائي للتوسع العمراني للأبنية والشوارع الخدمات التي تقدمها الدولة وتنفيذها لمشاريع البنية التحتية (إمدادات شبكة الصرف الصحي ومياه الأمطار- أبراج شبكة الكهرباء- الطرق المعبدة-توزيع مراكز الخدمات الطبية - توزيع المؤسسات التعليمية- مراكز الشرطة.. وغيرها) لامتناع السكان عن هدم مناطقهم إلا بعد حصولهم على تعويضات مالية ضخمة تشكل بدورها عبءً كبيراً على ميزانية الجهة المنفذة، ومن جهة أخرى تزدهر المناطق العشوائية وتمتد على بقعة جغرافية واسعة غالباً ما تكون على أطراف المدن نتيجة لجوء السكان للبناء وامتلاك العقارات فيها لانخفاض الأسعار رغم تطرفها وابتعادها نسبياً عن مركز المدينة وعن مختلف الخدمات الضرورية، كما تنبع أهمية دراسة هذا الموضوع لكون المناطق العشوائية مكان خصب يجذب السكان من المهاجرين من دول أخرى أو من النازحين بسبب الحروب والصراعات السياسية أو من الأرياف المجاورة مما يشكل نسيج اجتماعي منوع القيم والأنماط والثقافة وقد يصاحب ذلك انتشاراً لبعض مظاهر الجريمة والطائفية والأمية والفقر والبطالة والأمراض والأوبئة، وعليه تشكل دراسة هذا الموضوع أهمية بالغة لما قد يتم التوصل له من نتائج علمية دقيقة يمكن أن تساعد الجهات المعنية بمكافحة هذه الظاهرة ووضع الخطط والاستراتيجيات في حلحلة مشاكل هذه المناطق وعوامل ظهورها وانتشارها.

3 ـ أهداف الدراسة: يتمثل الهدف العام للدراسة في لمحاولة التحقق من العلاقة بين التخطيط الحضري ونمو المناطق العشوائية في مدينة اجدابيا، وينبثق عنه مجموعة الأهداف الفرعية الآتية:

1- معرفة واقع التخطيط الحضري بمدينة اجدابيا.
2- الكشف عن مدى كفاءة التخطيط الحضري في مجتمع الدراسة.
3- التعرف على الأسباب المؤدية لانتشار المناطق العشوائية في المدينة.
4- التعرف على جهود المبذولة من الجهات الرسمية لمواجهة نمو المناطق العشوائية
5- الكشف عن الدور الذي تلعبه المشاركة المجتمعية في التخطيط الحضري للتقليل من نمو العشوائيات.
6- وضع بعض المقترحات للحد من نمو المناطق العشوائية في مجتمع الدراسة.

4ـ مفاهيم الدراسة:

1- **مفهوم التخطيط الحضري:** يعرف على أنه "تصور للحياة المستقبلية وأثر يرتبط بالسياسة الاقتصادية والاجتماعية مع التصميم البيئي لحل لمعضلات الحضرية كالإسكان والنقل.
وهو أسلوب تخطيطي، مجموعة من الإجراءات التي تتبعها الجهات المسؤولة لاتخاذ قرارات تتعلق بتنسيق وتوجيه وضبط وتوسيع العمران في المدينة، بحيث يكون التخطيط والتنمية الحضرية أفضل ويؤدي إلى حيز حضري والسكان أكثر فاعلية". (الدليمي خ.، 2015م)

التعريف الإجرائي للمفهوم: هو استخدام الجهات الحكومية المسؤولة عن اتخاذ القرارات للوسائل والأساليب والأدوات العلمية لتقييم ومراقبة ومتابعة اتجاهات نمو المدن وتوسعها بغرض التحكم في هذه العملية بما يخدم مصالح السكان ويضمن توفير الخدمات وتطوير البنية التحتية في مختلف المناطق والأحياء.

2- **مفهوم المناطق العشوائية**: عرفت العشوائيات على أنها "مناطق سكنية عشوائية لا تدرج ضمن التخطيط العمراني للمدن، تقام على أي مكان، وبأي شكل على أرض زراعية، أو فضاء داخل أو خارج المدن، أو على أرض صحراوية، وتفتقر لمقومات الجمال والإظهار" (نعمات و سيمان، 2007م)
كما أن المناطق العشوائية تعرف على أنها "كل الأماكن سريعة النمو ذات الكثافة السكانية المرتفعة وعادة ما تقع داخل المدن أو المدن القديمة أو بالقرب منها أو على هامش المنطقة الحضرية كما تعتبر الأحياء المتخلفة مناطق ذات مظاهر سيئة يغلب عليها طابع القذارة والفساد الاجتماعي" (غضبان، 2014م)

التعريف الإجرائي للمفهوم: يقصد بالمناطق العشوائية في هذه الدراسة "كل المناطق السكانية سريعة النمو شديدة الكثافة السكانية والتي يغلب عليها طابع الفوضوية والجهود الذاتية في إنشاءها وتنتشر في غياب القانون ومخالفه للوائح والقواعد المحلية المحددة لمساحات قطع الأراضي وعرض الشوارع وطرق البناء وموارده وشبكات المرافق العامة من المياه والكهرباء والصرف الصحي والمواصلات والاتصالات ومخالفه في إجراءات نقل ملكيتها وتسجيلها وتعد من الظواهر السلبية التي تعاني منها المدن"

5ـ الدراسات السابقة:

من خلال الاطلاع على الأبحاث والدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع الدراسة فقد توصل الباحثة إلى عدة دراسة، يمكن عرضها في الآتي:

1. **دراسة هنيدا النعاس 2016م بعنوان (ضبط النمو العشوائي في ضواحي المناطق الحضرية في ليبيا)** دراسة حالة لمدينة مصراتة الليبية، وهدفت لدراسة ظاهرة النمو العشوائية وعلاقتها بالمخططات الحضرية، وتحديد مدى توسع النمو العشوائي بالنسبة للمخططات الحضرية للمنطقة المدروسة، ودراسة التحديات التي تواجهها التجمعات السكنية في المناطق العشوائية، وقد استخدمت المنهج الوصفي والتحليل المقارن واستمارة الاستبيان وقد كان حجم العينة 470 أسرة من سكان المناطق العشوائية الواقعة داخل الحدود الإدارية للمدينة، وقد أظهرت النتائج أن النمو العشوائي في المدينة كان على حساب الأراضي الزراعية كما أثر هذا النمو على نمو المدينة المنتظم حيث كان عائقاً يهدد التنمية والنمو العمراني للمدينة فالبناء العشوائي والتجاوزات علي

المخطط ينتج عنه شكل معماري غير متجانس وغير متناسق والسبب الخطط غير المدروسة وفقدان الطابع المعماري المحلي. (النعاس، 2016م)

2. **دراسة عبد الرزاق فرج أمحمد وآخرون 2020م بعنوان (اندثار العشوائيات وعودتها بسبب الهجرة العكسية في ليبيا)** دراسة حالة لمدينة بني وليد الليبية، تناولت هذه الورقة موضوع التخطيط العمراني في مدينة بني وليد ومدى تأثر التوزيع السكاني بالهجرة العكسية الناتجة عن تردي الأوضاع الأمنية والاقتصادية، بالاعتماد على المنهج التاريخي والمنهج الوصفي، وقد تم استخدام (تحليل المضمون: تحليل البيانات والسجلات الرسمية) كأداة لجمع بيانات الدراسة، وخلصت إلى أن التوسع العشوائي بالمدينة في ازدياد مضطرد داخل المخطط السكني وخارجه، مما يسبب إرباكاً كبيراً وعبئاً مالياً مستقبلياً على أي محاولة للإصلاح أو الانطلاق في تنفيذ المخططات السكنية ومشاريع البني التحتية، وأن الضرر الأكبر الناتج عن التوسع العشوائي يقع على الأراضي الزراعية مما يجعل تكاليف محاولات الإصحاح باهضة. (أمحمد وآخرون، 2020م)

3. **دراسة رحاب محمد بن سعود ومريم محمد الكوافي 2012م بعنوان (البناء العشوائي واقع ملموس وحلول مقترحة)** وهدفت الدراسة إلى تحليل واقع البناء العشوائي في ليبيا بشكل عام وبمدينة بنغازي بشكل خاص، وللتعرف على أهم مسبباته للتوصل إلى مجموعة من التوصيات التي يمكن أن تشكل حلولاً مقترحة للحد من هذه الظاهرة، وكانت فرضية الدراسة: أنه كلما أمكن معرفة العوامل المسببة للعشوائيات كلما أمكن وضع الحلول المناسبة لمعالجة المشكلة، وتم اتباع الأسلوب الوصفي التحليلي واستخدمت المقابلة كأداة لجمع البيانات وكان جمهور الدراسة محصوراً في العاملين بمكتب العمارة وإدارة المرافق، وتوصلت الدراسة إلى أن عدم تدخل الحكومة السابقة في مراحل التخطيط للمدن الليبية كان من أبرز الأسباب التي أدت إلى انتشار ظاهرة العشوائيات، كما أن هذه المشكلة تعود إلى مجموعة أسباب منها: عدم تطوير القطاع الإسكاني، وعدم الاهتمام بالمناطق الريفية مما شجع معظم السكان على الهجرة نحو المدن، وارتفاع قيمة الأراضي وارتفاع إيجارات المنازل داخل المدينة ورخصها خارجها، وعدم تنفيذ التشريعات الخاصة بحماية الأراضي وخاصة الزراعية منها، وانخفاض حجم القروض السكنية التي تمنحها البنوك للمواطنين، وعدم وجود التشريعات والقوانين خاصة المتعلقة بالملكية العقارية وتقسيم الأراضي وتسجيلها، وقد اقترحت الدراسة تعديل القوانين والتشريعات ذات العلاقة بالتخطيط العمراني، العمل على تطوير وتنمية الريف والقرى وخلق فرص عمل فيها، اشتراك المؤسسات المالية والبنوك الإسلامية في التمويل العقاري. (بن سعود و الكوافي، 2016م، الصفحات 169 - 191)

6-التعقيب على الدراسات السابقة: من خلال عرض الدراسات السابقة اتضح أن لها علاقة بموضوع الدراسة إذ تهتم بموضوع العلاقة بين التخطيط الحضري ونمو المناطق العشوائية، وقد استفادت الدراسة الحالية من هذه الدراسات في عملية فهم وتوضيح الأبعاد والمتغيرات التي تفسر تلك العلاقة، إلا أن هذه الدراسة قد اختلفت عن الدراسات السابقة في تناولها لعينة الدراسة بحيث تمثلت عينة الدراسة الحالية في السكان قاطني المناطق العشوائية، بينما اتفقت في استخدام استمارة الاستبيان كأداة لجمع البيانات مع دراسة هنيدا النعاس التي اتفقت معها أيضاً في استخدام المنهج الوصفي التحليلي وكذلك مع دراسة رحاب بن سعود ومريم الكوافي، إلا أن هذه الدراسة تميزت عن الدراسات السابقة لاستخدامها المنهج المختلط الذي يدمج بين الأسلوبين (الكمي والكيفي) وذلك لوضعها تساؤلات وفرضيات بحثية سعت للإجابة عليها والتحقق منها.

المنطلق أو التوجه الفكري للدراسة: حظيت ظاهرة العشوائيات الحضرية باهتمام كبير في الفكر الاجتماعي، الأمر الذي أدى إلى ظهور العديد من المداخل النظرية والمنهجية والمحاولات الإمبريقية التي حاولت تشخيص الواقع الفعلي لهذه الظاهرة، وفي هذا الإطار حاولنا ربط هذه الظاهرة بالبناء الاجتماعي للمدينة في سياق تطورها السوسيولوجي والاقتصادي والثقافي وذلك ضمن المنظور الشمولي للتحول والتغير الذي طرأ ويطرأ على مجتمع المدينة المدروسة، حيث تشكل ظاهرة العشوائيات عاملاً رئيسياً للنمو الحضري السريع، وعدم تماشي هذا النمو مع المتاح من الوحدات السكنية جعله مصحوباً بضغط شديد وطلب متزايد على رقعة الأرض السكنية، ومن هذه الزاوية، يبدو جلياً أن العشوائيات أصبحت تشكل جزءاً

من عملية أساسية لظاهرة (الهجرة والنزوح والتحضر) في المجتمع، وفي هذا الصدد نجد أن **الاتجاه الحتمي القائم على متغير المدينة** يفسر ظاهرة الحضرية والنمو الحضري كما جاء في كتبات كلاً من (روبرت بارك-روبرت فيلد-لويس ويرث)، فقد ذهب " ويرث " صراحة إلى أن المدينة وحدة اجتماعية لها أنماطها وأنساقها المميزة التي لا يمكن أن تجدها في أية وحدة أخرى ومن ثم أكد على ضرورة جعلها موضوعاً لعلم خاص هو علم الاجتماع الحضري (الخشاب، 1986) ،ويوضح أنصار **الاتجاه القائم على متغير القيم الثقافية** أن القيم والبناء الاجتماعي الحضري لسكان المدينة، تلعب دوراً رئيسياً في تفسير مختلف مظاهر الحياة في مجتمع المدينة، ولقد جسد أصحاب هذا الاتجاه هذا الموقف عندما درسوا ما تحدثه القيم من تأثيرات على مختلف أنساق الحياة الحضرية ولعل ذلك كله يفرض على دراسة مكونات البناء الإيكولوجي والاجتماعي للمدينة ضرورة فهم ما يجري فيها في ضوء القيم التي يؤمن بها سكانها، وبمقتضى هذا التصور فإن أنشطة المدينة تتمثل وفق البعد القيمي للسكان (خروف، سلاطنية، و قيرة، 1999م)، ويبدو ذلك جلياً في المدن الإسلامية التقليدية التي تهيمن القيم الدينية فيها على أنواع النشاطات المختلفة في الحياة الحضرية (غيث، 1988)، ولعل أوضح المحاولات النظرية المنظمة التي حاولت التعبير عن الاتجاه القيمي هي تلك التي قدمها "فير وبارسونز وكولب وفيري" وغيرهم، فهذا الأخير، أكد على فكرة أن للقيم دوراً في تحديد أنماط استغلال الأرض في المجتمع الحضري، كما أكد أن القيم الثقافية تشكل المحك الأساسي الذي يعتمد عليه في تسيير التنظيم الاجتماعي والإيكولوجي للمدينة، فقد وجد تأييد لهذا في دراسة "فيري" عن أنماط استغلال الأرض في مدينة بوسطن بالولايات المتحدة إذا أوضح أن هناك ارتباط بين العواطف والمشاعر والعوامل الاقتصادية (خروف، سلاطنية، و قيرة، 1999م، صفحة 73)، وبنفس الطريقة عالج "جريبام" أهمية القيم في تشكيل مختلف أنشطة المدينة، إذ درس عدداً من المدن الإسلامية حيث بين أن الصلاة التي تقام خمس مرات في اليوم والصيام تتصل بعلية القيم والمعتقدات الدينية وتأثيرها في طابع الحياة الحضرية (غيث، 1988، صفحة 60).

7- تساؤلات الدراسة: تسعى هذه الدراسة للإجابة عن تساؤل رئيس مفاده: ما العلاقة بين التخطيط الحضري ونمو المناطق العشوائية في مجتمع الدراسة، وينبثق عنه التساؤلات الفرعية الآتية:

1. ما الخصائص الديموغرافية لسكان المناطق العشوائية في مجتمع الدراسة؟
2. ما أنماط التخطيط الحضري المتوفرة في المناطق المدروسة من وجهة نظر المبحوثين؟
3. ما مدى كفاءة التخطيط الحضري في المناطق المدروسة من وجهة نظر المبحوثين؟
4. ما أسباب انتشار المناطق العشوائية في مجتمع الدراسة؟
5. هل تلعب المشاركة المجتمعية في التخطيط الحضري دوراً في الحد من نمو المناطق العشوائية؟
6. ما الآليات المقترحة للحد من نمو المناطق العشوائية في مجتمع الدراسة؟

8- فرضيات الدراسة:

1- توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05=&) للدرجة الكلية لوعي أفراد العينة بأهمية التخطيط الحضري تعزى لمتغير (النوع-العمر-المستوى التعليمي- الحالة الاجتماعية- حجم الأسرة).

2- توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05=&) للدرجة الكلية لوعي أفراد العينة بأهمية التخطيط الحضري تعزى لمتغير (المهنة - مستوى الدخل -الحي السكني).

9- مراجعة التراث النظري لموضوع الدراسة:

أولاً: أنماط التخطيط الحضري:

1- **النمط الشبكي:** يقوم على شوارع متعامدة تشكّل مربعات منتظمة، يتميز بسهولة التوجه وتوزيع متوازن للكثافة، لكنه يفتقر أحياناً إلى الطابع الإنساني.

2- **النمط العضوي**: نشأ تلقائياً عبر الزمن مع حركة الناس وتضاريس الأرض، وشوارعه منحنية وغير منتظمة، مما يخلق حيوية وتنوعاً لكنه يصعّب حركة السيارات.

3- **النمط المركب (الشعاعي):** ينطلق من مركز المدينة كالإشعاعات من الشمس، مع طرق حلقية تربط هذه الأذرع، ويسهّل الوصول إلى المركز، لكنه يُعقّد التنقل بين الأحياء.

4- النمط الخطي: تنمو المدينة على طول محور طبيعي كنهر أو ساحل أو طريق رئيسي، والشوارع متوازية أو عمودية على هذا المحور، ويحدّ من التوسع العرضي لكنه يتوافق مع جغرافيا المكان نفسه.(Lynch ، 1960)

ثانياً: خصائص التخطيط الحضري:

1- مراعاة الجوانب الاجتماعية والثقافية والنفسية كمكونات أساسية في المخططات التي توضع للبيئة الحضرية، أي الربط بين الجوانب العمرانية والسلوكية.

2- ارتباط التخطيط الحضري كغيره من أنواع التخطيط الأخرى، بقرارات سياسية وإدارية ومالية، والتي على ضوئها تحدد الصلاحيات والدور الذي تمارسه أجهزة التخطيط.

3- تحقيق العدالة في التوزيع والتوازن الإقليمي والتكامل بين احتياجات وممتلكات المجتمع على المستوى المحلي والقومي، من حيث توفير الخدمات والاستثمارات دون حصرها في مكان واحد. (الدليمي خ.، 2002م، صفحة 62)

4- يتسم التخطيط بالشمولية والتنسيق والمتابعة في التنفيذ وفق عمليات مرتبطة وعلى مستويات عدة (الدولة -الإقليم- المدينة)، مع التنبؤ بردود الأفعال، وأخذها بعين الاعتبار.

5- يقوم التخطيط الحضري على أساس تعبئة جميع الموارد الطبيعية والبشرية واستغلالها أفضل استغلال لإحداث أقصى نمو ممكن في أقصى وقت مستطاع. (عبد، 1990م)

ثالثاً: خصائص المناطق العشوائية:

1- **من الناحية الإيكولوجية:** شوارع تكاد تكون منعدمة، حيث توجد ممرات ضيقة لا تسمح بمرور السكان، وتكدس داخل المساكن لضيقها أضف إلى ذلك انعدام أو ضعف شبكات المياه والصرف الصحي.

2- **من الناحية الديموغرافية:** معظم سكان هذه المناطق في الريف وأغلبية الأسر المتواجدة بها أسر حديثة التكوين يغلب على ساكنيها الفئة العمرية أقل من 40 سنة.

3- **من الناحية الاجتماعية:** تتميز هذه المناطق بارتفاع نسبة الأمية وأغلب سكان هذه المناطق ذوي مستويات تعليمية متدنية، ويسودها التفكك الأسري والانحراف وانتشار الجريمة والفقر.

4- **من الناحية الاقتصادية:** تدني الأوضاع الاقتصادية لساكنيها بصفة عامة، وهذا راجع إلى طبيعة المهن التي يمتهنونها، فهي بسيطة وقليلة الأجر كما ترتفع نسبة البطالة في مثل هذه المناطق. (علي، 2009م)

رابعاً: الآثار المترتبة عن النمو العشوائي:

1- الآثار الصحية والبيئية: تتسم المناطق العشوائية بانعدام الحد الأدنى من مواصفات البيئة السكنية الصحية والأمنية وينتشر فيها انتهاك ابسط شروط السلامة الصحية وتدنى الظروف البيئية، وتفتقد العديد من هذه المناطق لخدمات مهمة مثل جمع القمامة و التي تنتشر على مساحات واسعة مضرة بالبيئة وصحة السكان مما يجعلها تتسم بارتفاع نسب انتشار بعض الأمراض والأوبئة لاسيما في العشوائيات المجاورة لمصادر التلوث البيئي الحاد كالأبخرة الكيماوية ومقالب القمامة ومكبات الصرف الصحي والمصانع، حيث تعتبر المناطق العشوائية مرتعاً خصباً لكثير من الأمراض المتوطنة. (شتا و عبدالوهاب، 2008م)

2- **الآثار الاقتصادية:** يعمل غالبية سكان العشوائيات في القطاع غير الرسمي وتعكس المهن التي يعملون بها تدنى شديد في مستوى المهارات والتعليم، وبالنظر للوضع الاقتصادي لسكانها نجده يختلف تبعاً لظروف المنطقة وطبيعة سكانها فمثلاً المناطق المتدهورة داخل المدينة والتي تقع في قلب الحضر تمثل اقتصاداتها عصب قوى السوق المحلي وتعتمد على التعامل مع البضائع الأقل جودة والسلع المستعملة والتي يقبل عليها حتى الأغنياء أنفسهم، وتنمو اقتصاداتها على نحو ملحوظ خارج النظام الضريبي الرسمي، وتنشط بها أسواق تجارية كبيرة مما تجعلها تمثل رأس مال قوي وقوة اقتصادية مؤثرة، أما مناطق العشش والصفيح فتكون اقتصاداتها أكثر هشاشة وأكثر تأثراً

بالأزمات الاقتصادية وعرضة للتدهور المستمر المستوى المعيشة والدخل، وبشكل عام فإن المناطق العشوائية هي مناطق يقبل القاطنون بها مستويات معيشية متدنية وينزحون إليها بسبب محدودية إمكانياتهم الاقتصادية فيكون ميلهم للنزوح إلى أطراف المدن والمناطق الأرخص تكلفة، وهذا بدوره شكل سبباً إضافياً في تكدس السكان في تلك المناطق وتدهور ظروفها مما يجعلها جيوب للفقر من ناحية، وتؤدي الى ازدهار الاقتصاد الخفي (غير المشروع) والاقتصاد الهامشي من ناحية أخرى. (شتا و عبدالوهاب، 2008م، الصفحات 61-171)

3- **الآثار الاجتماعية والأمنية:** المناطق العشوائية لا تخضع لأي قانون رسمي ولكن يحكمها منظومة من القواعد العرفية غير الرسمية المتفق عليها بين سكان المنطقة والتي تحدد ملامح العلاقات الاجتماعية بينهم، وتحدد وتحكم العلاقات والتعاملات داخل إطار المسكن الواحد وداخل المنطقة، ونظراً لتلك الظروف يظهر عدم التجانس بين السكان ونمط العلاقات الاجتماعية المعقدة جلياً في العديد منها، فهي تضم خليط من الحضر الأصليين من فقراء السكان الأصليين للحضر الذين نزحوا للإقامة بتلك المناطق والحضر المهاجرين الذين وفدوا إلى تلك المناطق من الريف أو من المهاجرين من دول أخرى، الأمر الذى يسفر عن تجمعات متنوعة الثقافات والتقاليد قد يصيبها التناقض والتشرذم لأن سكانها لا يجمعهم سوى الانتماء لتلك المناطق، فعندما تنشأ تجمعات عشوائية فإنها تجذب المزيد من السكان على نحو مطرد فتنمو وتتوسع أفقياً ورأسياً دون أن تتحول إلى مناطق طارده حتى مع زيادة كثافتها السكانية وتدهور مستوى المعيشة بها، والسكان غالباً ما يفضلون تحسين الخدمات العامة بها ويرفضون الانتقال إلى مواطن بديلة ولذلك يصعب إزالتها لأسباب اجتماعية وسياسية واقتصادية وربما أمنية أيضاً، ونظراً للعزل السكنى والاجتماعي والفجوة السحيقة في المستوى المعيشي والاقتصادي الذي تتسم به العشوائيات عن طبقات المجتمع الأخرى حفز ذلك تكوين جماعات الرفض التي يتعاظم فيها الإحساس بعدم الانتماء والتعرض للظلم الاجتماعي كالتهميش الخدمي والصحي والاقتصادي والثقافي والتعليمي وكافة صور المعاناة الاجتماعية التي ينتج عنها عدداً من المشكلات مثل عمالة الأطفال وانحراف الشباب في صور متعددة من الانحرافات السلوكية والنشاط الإجرامي في ظل تلاصق العديد من العشوائيات بالمناطق الحضرية ذات مستويات اجتماعية عالية مما يثير استفزاز هؤلاء ممن يعانون الحرمان، بالإضافة إلى لذلك فإن ارتفاع الكثافة البنائية السكانية وانتشارها على نطاق واسع جعل العشوائيات تحدياً صعباً لتواجد الأجهزة الأمنية وقدراتها كعدم تمكن سيارات الشرطة أو الإطفاء أو الإسعاف الدخول إليها مما يساعد على تكوين بؤر إجرامية تتخذ هذه المناطق حصون لها حيث يصعب اختراقها لتلاصق الطرق وعدم وجود ممرات ممهدة لوسائل المواجهة الأمنية، وغالباً ما يرجع ضعف أو غياب الخدمات الأمنية النظامية لأسباب فنية أو إدارية تتمثل في عدم اعتراف الأجهزة الإدارية بتلك المناطق لنموها خارج إطار القانون، ومن ثم عدم تزويدها بالخدمات والمرافق الأساسية مما جعل العشوائيات تمثل بيئة صالحة لتفشى الأمراض الاجتماعية والنفسية كتزايد نسبة الأمية وارتفاع معدلات التسرب من التعليم للأطفال وأمية المرأة وتدني المستوى الفكري والثقافي والشعور باليأس والاستسلام والقدرية والتحلل الجنسي وانتشار التوتر وفقدان الخصوصية وانعدام الحدود الدنيا التي تميز الفرد عن الدوائر الاجتماعية المحيطة به. (النعاس، 2016م، الصفحات 74-78)

4- **الآثار العمرانية والتخطيطية:** تظهر في المناطق العشوائية أنماط للنسيج العمراني المشوه للمخططات العمرانية الأساسية، كما أن أغلب المباني لا تخضع للأسس التخطيطية والمعمارية المعتمدة لأحجام وارتفاعات المباني ومسافات الارتداد مما قلل من وجود الفراغات والمساحات المخططة والحدائق المفتوحة، والازدحام السكاني في منازل تفتقر للشروط الصحية وارتفاع الكثافة السكانية غير المحسوبة، والعزلة الاجتماعية والنقص في المرافق العامة كالمياه والصرف الصحي وإمدادات الهواتف والكهرباء، والتعدي علي الأراضي الزراعية والغابات وأراضي الدولة، كما أنها تزخر بالتلوث البصري نتيجة عدم وجود مخططات وتصميمات حضرية في هذه المناطق. (يوسف).

المبحث الثاني: الإجراءات المنهجية للدراسة:

1 -نوع الدراسة والمنهج والطريقة المستخدم فيها: اعتمدت الدراسة على المنهج المختلط الذي يمزج بين (الكمي والكيفي) والمنهج الوصفي التحليلي لتحليل بيانات الدراسة، وطريقة المسح الاجتماعي عن طريق العينة المختارة من مجتمع الدراسة.

2 -مجتمع الدراسة: تمثل مجتمع الدراسة في المناطق العشوائية الواقعة داخل الحدود الإدارية لمدينة اجدابيا، وقد تم حصر المناطق العشوائية ضمن نطاق الموقع الجغرافي للمدينة وهي (حي سُكرة- حي البساتين- حي الأدغال- حي طريق المسح) وقد تباينت مواقع هذه المناطق وتوزيع السكان فيها: فمثلاً حي سُكرة يقع في الشمال الشرقي داخل المدينة ويمتد من نهاية شعبية أطلس حتى الطريق العام (شرق-غرب) أو ما يعرف شعبياً (بالطريق البرانية) وغالبية سكانه من المواطنين الليبيين النازحين من المدن المتضررة بسبب الحرب والصراع السياسي مثل (مدينتي تاورغاء-ترهونة)، وحي البساتين أو (حي السوريين كما يعرف شعبياً) يقع في الجنوب الشرقي على أطراف المدينة وعلى امتداد الطريق العام الرابط بين مدينتي (اجدابيا- طبرق) وغالبية سكانه من السوريين اللاجئين بسبب الحرب في سوريا، بينما يقع حي الأدغال (أو حي أنجامينا -حي التشاديه-كما يعرف شعبياً) في الجنوب الغربي في المنطقة المحصورة بين ثلاث شوارع رئيسية داخل المدينة (شارع إسطنبول، شارع الوفاق، طريق الحي الصناعي) وغالبية سكانه من الجنسيات الأفريقية (السودان-تشاد-النيجر-مالي-أثيوبيا-الصومال)، وحي طريق المسح في الشمال الغربي للمدينة وهو أكبر المناطق العشوائية مساحة ويمتد من المدخل الغربي للمدينة حتى نهاية حي 7 أكتوبر شرقاً والطريق العام (شرق-غرب، الطريق البرانية) شمالاً، ويتنوع فيه النسيج الاجتماعي للسكان فمنهم الليبيين من فقراء الحضر ومن المهاجرين من القرى والأرياف، ومنهم من الجنسيات العربية (مصري- فلسطيني- سوداني-عراقي. وغيرهم) كما يضم جنسيات من دول أخرى مثل (باكستان، الهند، بنغلادش، فلبين. وغيرها) هذا التباين في التوزيع شكل صعوبة بالغة في معرفة حجم الكثافة والتعداد السكاني للقاطنين في هذه الأحياء في ظل غياب السجلات الرسمية وصعوبة حصرهم للحصول على تعداد تقريبي على أقل تقدير.

3 -عينة الدراسة: تمثلت عينة الدراسة في عينة **كرة الثلج**، وقد تم الاكتفاء بعدد المناطق السابقة الذكر (أنظر مجتمع الدراسة)، وعليه فقد بلغ الحجم الإجمالي لعينة الدراسة 80 مبحوث من سكان تلك المناطق.

4 - وحدة التحليل: تمثلت وحدة التحليل في الأفراد (ذكور وإناث) من سكان المناطق العشوائية في المجتمع المدروس.

5-مجالات الدراسة: تمثلت مجالات الدراسة في ثلاث مجالات رئيسية وهي:

أ- المجال البشري: يتمثل في الأشخاص الذين أجريت عليهم الدراسة وهم سكان المناطق العشوائية (ذكور- إناث) ممن تمت مقابلتهم وجمع البيانات منهم.

ب- المجال المكاني: يتمثل في المكان الذي أجريت فيه الدراسة وهو المناطق العشوائية الواقعة بمدينة اجدابيا.

ج- المجال الزمني: وتمثل في الفترة التي أجريت فيها الدراسة وكانت في ثلاثة مراحل وهي:

- **المرحلة التحضيرية:** تمثلت في اختيار موضوع الدراسة وتحديد أهميته وأهدافه ومفاهيمه ومتغيراته واستعراض الدراسات السابقة وكتابة الإطار النظري والإجراءات المنهجية حتى إعداد المقياس وكانت من الفترة (10/12/2025م) إلى الفترة (26/02/2026م).

-**المرحلة الميدانية:** تمثلت في الفترة التي جمعت فيها البيانات من المبحوثين وهي الفترة من (10/04/2026م) إلى (26/04/2025م).

- **المرحلة النهائية:** تمثلت في تصنيف وتبويب البيانات وتفريغها وتحليل البيانات واستخلاص النتائج والتوصيات وهي الفترة من (27/04/2025م) إلى (015/ 05/2025م).

6- أداة جمع البيانات: تم استخدام استمارة الاستبيان لتطبيق المقياس المُعد للدراسة، وكان ذلك وفق الخطوات الآتية:

أ- وصف المقياس: تم إعداد المقياس بعد الاطلاع على الدراسات السابقة والاستفادة منها في هذا الجانب، وتكون المقياس في صورته الأولية من (50) فقرة.

ب- خطوات بناء المقياس: تم أعداد مقياس خاص بالدراسة وكانت العبارات المصاغة فيه محددة ومتوائمة مع أهدافها وتخدم مصلحة التحقق من فرضياتها، وقد اشتمل في صياغته النهائية على (42) عبارة لمقياس ليكارت الثلاثي.

ج-صدق الأداة: تم عرض المقياس على نخبة من المتخصصين وذوى الخبرة بكلية الآداب جامعة اجدابيا، حيث بلغ عددهم (5) محكمين، وبعد عملية تحكيم المقياس وفق لجنة التحكيم تم تعديل الفقرات بناءً على ما أتفق عليه أكثر من (85%) من المحكمين، وتم حذف (8) فقرات وبعد التعديل والإضافة لبعض الفقرات اخضع المقياس لدراسة استطلاعية بلغ حجم عينتها (20) مفردة من مجتمع الدراسة، وتم صياغة المقياس بصياغته النهائية ليصبح (9) أسئلة أولية و(42) سؤالاً للعبارات في المقياس، وبعدها تم حساب الصدق والثبات وقد جاءت قيمة الصدق الذاتي للمقياس (0.9056) أي أن الصدق الذاتي هو الجذر التربيعي لمعامل الثبات وهو:

الجذر التربيعي لمعامل الثبات√ (0.8202) =

الصدق الذاتي0.9056 =

د- تصحيح المقياس: تم استخدام مقياساً ثلاثي الإبعاد حيث اشتمل على مجموعة من العبارات وأعطيت الدرجات (3-2-1) للبدائل (موافق- إلى حد ما- غير موافق) على الترتيب للعبارات الموجبة والعكس (1-2-3) للعبارات السالبة حيث يتراوح مجموع الدرجات التي حصل عليها المبحوث في المقياس (الدرجة الكلية) ما بين الدرجة العظمى (126) والدرجة الدنيا (42).

هـ - ثبات المقياس: تم حساب ثبات المقياس بطريقة معامل ألفا كرو نباخ (Crobach Alpha) عن طريق برنامج التحليل الإحصائي (spss) وبلغت قيمة معامل ألفا كرو نباخ للمقياس (0.8202) درجة معيارية وهي درجة قوية تدل على ثبات المقياس.

7- الأساليب الإحصائية المستخدمة: لقد تم تحليل بيانات هذه الدراسة عن طريق استخدام المنظومة الإحصائية لتحليل البيانات الاجتماعية (SPSS) وقد تم استعراض نتائج الدراسة باستخدام الجداول الأحادية والتوزيعات التكرارية وقد تم استخدام المتوسط الحسابي واختبارT واختبار كا^2 ومعامل ألفا كرو نباخ لتحليل بعض المتغيرات مثل (حساب متوسط درجات المبحوثين على المقياس – وحساب صدق وثبات أداة جمع البيانات- وتحليل فرضيات الدراسة).

المبحث الثالث: نتائج الدراسة وتوصياتها:

أولاً: نتائج الدراسة: يمكن عرض نتائج الدراسة وفق الآتي:

1- تحليل بيانات الدراسة:

جدول رقم (1): يوضح توزيع المبحوثين حسب خصائصهم الديموغرافية:

*البيانات الديموغرافية	المتغيرات	العدد	النسبة المئوية	المجموع
النوع	ذكور	56	%70.0	**80**
	إناث	24	%30.0	**%100**
الفئة العمرية	صغار السن (20-29) سنة	19	%23.75	**80**
	متوسطي السن (30-39) سنة	32	%40.0	**%100**
	كبار السن 40 سنة فأكثر	29	%36.25	
المستوى التعليمي	أعدادي فما دون	20	%25.0	**80**
	ثانوي أو متوسط	51	%63.75	**%100**
	جامعي فما فوق	9	11.29%	
الحالة الاجتماعية	لم يسبق له الزواج (أعزب)	15	18.75%	**80**
	متزوج	35	%43.75	**%100**
	غير متزوج (مطلق- أرمل)	30	%37.5	
حجم الأسرة	أسرة صغيرة الحجم (2-4) أفراد	16	%20.0	**80**
	أسرة متوسطة الحجم (5-7) أفراد	23	%28.75	**%100**

	أسرة كبيرة الحجم (8 أفراد فأكثر)	41	%51.25	
نوع المهنة	لا يوجد	48	%60.0	**80 %100**
	موظف	15	%18.75	
	أعمال حرة	17	%21.25	
مستوى الدخل	منخفض (1000د.ل فأقل)	46	%57.5	**80 %100**
	متوسط (1001-3000د.ل)	21	%26.25	
	مرتفع (3001د.ل فأعلى)	13	%16.25	
الحي السكني	حي سُكرة	14	%17.5	**80 %100**
	حي البساتين	20	%25.0	
	حي الأدغال	16	%20.0	
	حي طريق المسح	30	%37.5	
الجنسية	ليبي	22	%27.5	**80 %100**
	عربي	30	%37.5	
	جنسيات أخرى	28	%35.0	

*ملاحظة :تم التعليق على هذا الجدول وفق أعلى نسبة مئوية لكل متغير.

يتضح من الجدول رقم (1) أن غالبية المبحوثين من الذكور حيث بلغت نسبتهم 70.0%، وهم من متوسطي السن (30-39) سنة حيث بلغت نسبتهم 40.0%، ومن ذوي المستوى التعليمي الثانوي أو المتوسط بنسبة بلغت 63.75%، وهم من المتزوجين بنسبة بلغت 43.75%، ومن أسر كبيرة الحجم حيث يزيد عدد أفرادها عن 8 أفراد بنسبة بلغت 51.25%، وهم من العاطلين عن العمل حيث بلغت نسبتهم 60.0%، وهم من أصحاب الدخل المنخفض الذي يقدر (1000د.ل فأقل) حيث بلغت نسبتهم 57.5%، وغالبيتهم من سكان حي طريق المسح حيث بلغت نسبتهم 37.5%، ومن الجنسيات العربية (مصري-سوري-فلسطيني-سوداني-عراقي) حيث بلغت نسبتهم 37.5%، من إجمالي المبحوثين في مجتمع الدراسة.

جدول رقم (2): يوضح توزيع المبحوثين حسب رأيهم في واقع التخطيط الحضري للمدينة:

*الأبعاد	واقع التخطيط الحضري في المدينة	موافق		غير موافق		المجموع
		العدد	النسبة	العدد	النسبة	
الخدمات العامة	يحقق التخطيط الحضري الحالي للمدينة توزيعاً متوازناً للمساحات السكنية والتجارية	21	%26.2	59	%73.75	**80 %100**
	توزيع الخدمات (تعليم، صحة، أسواق، نقل، كهرباء) يتم بشكل عادل بين أحياء المدينة	12	%15.0	68	%85.0	
	التخطيط الحضري يساهم في تقليل الفوارق بين الأحياء من حيث الخدمات	56	%70.0	24	%30.0	
البنية التحتية والنقل	هناك اهتمام كافٍ بتطوير شبكات النقل العام في مناطق معينة داخل المدينة	60	%75.0	20	%25.0	**80 %100**
	التخطيط الحضري الحالي يساهم في تقليل الازدحام المروري في المدينة	14	%17.5	66	%82.5	

	السلطات المحلية تضع خططًا واضحة للتوسع المستقبلي (كفتح شوارع جديدة، ومد خطوط الهواتف وإمدادات الكهرباء والصرف الصحي)	9	%11.2	71	%88.75	
البعد البيئي والاستدامة	يراعي التخطيط الحضري للمدينة توفير مساحات خضراء وحدائق عامة	10	%12.5	70	%87.5	**80 %100**
	الاهتمام بإدارة النفايات في المدينة جزء أساسي من التخطيط الحضري لها	69	%86.2	11	%13.75	
	هناك خطط واضحة لمواجهة الكوارث الطبيعية أو الطوارئ في كافة مناطق وأحياء المدينة	46	%57.5	34	%42.5	
البعد الثقافي	مشاريع التخطيط الحضري الحالية تراعي الحفاظ على الهوية الثقافية للمدينة	12	%15.0	68	%85.0	**80 %100**
	السياسات العمرانية في مختلف أحياء المدينة تراعي الحفاظ على التراث المعماري	22	%27.5	58	%72.5	
	يوازن التخطيط الحضري بين التحديث والحفاظ على الطابع المحلي	31	%38.7	49	%61.25	
البعد الاقتصادي	يواكب التخطيط الحضري التغيرات الاقتصادية ويشجع على الاستثمار	28	%35.0	52	%65.0	**80 %100**
	مشاريع التخطيط الحضري الحالية تساهم في خلق فرص عمل جديدة	38	%47.5	42	%52.5	
	التخطيط الحضري يعزز النشاط التجاري وحركة الأسواق داخل المدينة	35	%43.7	45	%56.25	
البعد الاجتماعي	يراعي التخطيط الحضري للمرافق العامة احتياجات ذوي الإعاقة وكبار السن	27	%33.7	53	%66.25	**80 %100**
	هناك اهتمام بتوفير مرافق وخدمات تدعم التماسك الاجتماعي بين السكان	31	%38.7	49	%61.25	
	يساهم التخطيط الحضري في تعزيز العدالة الاجتماعية	16	%20.0	64	%80.0	

	وتقليل الفوارق بين الفئات المختلفة					
إدارة المخاطر والطوارئ	هناك خطط واضحة لمواجهة الكوارث الطبيعية أو حالات الطوارئ.	23	%28.7	57	%71.25	**80 %100**
	التخطيط الحضري يراعي معايير السلامة في المباني والبنية التحتية	8	%10.0	72	%90.0	
	السلطات المحلية مستعدة للتعامل مع الأزمات (فيضانات، حرائق، زلازل) في أي وقت	7	%8.75	73	%91.25	
الابتكار والتحديث	يدمج التخطيط الحضري التكنولوجيا الذكية في إدارة المرافق العامة بالمدينة	12	%15.0	68	%85.0	**80 %100**
	يوجد استخدام فعال للأنظمة الرقمية في متابعة المشاريع العمرانية	15	%18.7	65	%81.25	
	الابتكار في التخطيط الحضري يساهم في تحسين جودة الحياة للسكان	60	%77.5	20	%25.0	

* **ملاحظة:** تم جمع فقرات محور (لحد ما) إيجابية الاتجاه ضمن محور(موافق) وسلبية الاتجاه ضمن محور (غير موافق) والجدول يعكس بوضوح ما تحصلت عليه فقرات كل بُعد، لذا تم التعليق على هذا الجدول وفق أعلى نسبة مئوية لكل بُعد من الأبعاد.

يتضح من الجدول رقم (2) أن غالبية المبحوثين يؤكدون على أن التخطيط الحضري في المدينة لا يراعي توزيع الخدمات (تعليم، صحة، أسواق، نقل، كهرباء، إلخ) بشكل عادل بين أحياء المدينة بنسبة بلغت 85.0%، ويرون أن السلطات المحلية لا تضع خططًا واضحة للتوسع المستقبلي (كفتح شوارع جديدة، ومد خطوط الهواتف وإمدادات الكهرباء والصرف الصحي) بنسبة بلغت 88.75%، ولا يراعي توفير للمساحات الخضراء والحدائق العامة بنسبة بلغت 87.5%، بينما بلغت نسبة الذين يعتقدون أن مشاريع التخطيط الحضري الحالية لا تراعي الحفاظ على الهوية الثقافية للمدينة 85.0%، ولا يواكب التغيرات الاقتصادية ولا يشجع على الاستثمار بنسبة بلغت 65.0%، ولا يساهم في تعزيز العدالة الاجتماعية ولا يقلل الفوارق بين الفئات المختلفة بنسبة بلغت 65.0%، كما أن السلطات المحلية ليست مستعدة للتعامل مع الأزمات (كالفيضانات، الحرائق، الزلازل) في أي وقت بنسبة بلغت 91.25%، ولا يدمج التكنولوجيا الذكية في إدارة المرافق العامة بالمدينة حيث بلغت85.0%، من إجمالي المبحوثين في مجتمع الدراسة.

جدول رقم (3): يوضح توزيع المبحوثين حسب رأيهم في أنماط التخطيط الحضري المتوفرة في المناطق العشوائية:

أنماط التخطيط الحضري	العدد	النسبة المئوية
الشبكي: شوارع متقاطعة بزوايا قائمة	5	%6.25
الشعاعي :طرق رئيسية تنطلق من مركز المدينة	9	%11.25
العضوي: يتبع التضاريس الطبيعية ويتعرج بشكل غير منتظم	17	%21.25
(**الخطي:** نمو المناطق على محور واحد (طريق عام	10	%12.5
ً**المركب:** مزيج من الأنماط السابقة جميعا	12	%15.0
لا شيء من الأنماط المذكورة	27	%33.75

المجـــــــــــموع	80	%100

يتضح من الجدول رقم (3) أن غالبية المبحوثين يؤكدون على أن مناطقهم العشوائية لا يوجد بها أي نمط من أنماط التخطيط الحضري نهائياً حيث بلغت نسبتهم 33.75%، يليهم الذين يعتقدون أن مناطقهم العشوائية يسود فيها النمط العضوي الذي يتبع التضاريس الطبيعية ويتعرج بشكل غير منتظم بنسبة بلغت 21.25%، بينما بلغت نسبة الذين يعتقدون أن مناطقهم يسود فيها النمط المركب الذي يمزج بين كل أنماط التخطيط الحضري المعروضة بالجدول 15.0%، يليهم نسبة الذين يرون أن مناطقهم يسود فيها النمط الخطي الذي يمثل النمو العمراني على محور واحد حيث بلغت 12.5%، في حين جاءت نسبة الذين يرون أن النمط الشعاعي الذي يرتكز على الطرق الرئيسية انطلاقاً من مركز المدينة 11.25 %، يليهم الذين يعتقدون أن النمط الشبكي هو النمط السائد في مناطقهم بنسبة بلغت 6.25% من إجمالي المبحوثين في مجتمع الدراسة.

جدول رقم :(4) يوضح توزيع المبحوثين حسب رأيهم في كفاءة التخطيط الحضري للمدينة:

كفاءة التخطيط الحضري للمدينة*	موافق		غير موافق		المجموع	المتوسط الحسابي	الرتبة	مستوى الكفاءة
	العدد	النسبة	العدد	النسبة				
التخطيط الحضري في المدينة يستند إلى دراسات ميدانية تحليلية واستشرافية شاملة ودقيقة	15	%18.75	65	%81.25	**80 %100**	2.78	2	ضعيف
يتم تحديث المخططات الحضرية للمدينة بانتظام مما جعلها تتسم بالمرونة والقدرة على التكيف مع التغيرات السكانية	30	%37.5	50	%62.5	**80 %100**	2.61	6	ضعيف
تشمل الخطط الحضرية الحالية توزيعاً عادلاً للمساحات السكنية والخدمية وتواكب احتياجات السكان المستقبلية	10	%12.5	70	%87.5	**80 %100**	2.81	1	ضعيف
التخطيط الحضري يتم دون مراعاة للواقع السكاني الحالي ويفتقر إلى التغطية المكانية الكاملة لجميع أحياء المدينة	55	%68.75	25	%31.25	**80 %100**	2.69	4	ضعيف
لا توجد دراسات مسبقة قبل تنفيذ المشاريع العمرانية	57	%71.25	23	%28.75	**80 %100**	2.72	3	ضعيف

فلا تأخذ الخطط في الاعتبار معدلات النمو السكاني المستقبلي								
توسع السكان في البناء بلا رقابة جعل التخطيط في المدينة يتسم بالعشوائية وعدم التكامل بين الجوانب البيئية والاجتماعية	52	%65.0	28	%35.0	**80 %100**	2.66	5	ضعيف
الدرجة الكلية						2.15	-	**ضعيف**

* **ملاحظة:** تم جمع فقرات محور (لحد ما) إيجابية الاتجاه ضمن محور (موافق) وسلبية الاتجاه ضمن محور (غير موافق) والجدول يعكس بوضوح ما تحصلت عليه كل فقرة، لذا تم التعليق على هذا الجدول وفق أعلى نسبة مئوية لكل فقرة.

يتضح من الجدول رقم (4) أن غالبية المبحوثين يؤكدون على أن كفاءة التخطيط الحضري للمدينة ضعيفة جداً لأن الخطط الحضرية الحالية لا تشمل توزيعاً عادلاً للمساحات السكنية والخدمية ولا تواكب احتياجات السكان المستقبلية بنسبة بلغت 87.5%، كما يرون أن كفاءة التخطيط الحضري في المدينة ضعيفة لأنه لا يستند إلى دراسات ميدانية تحليلية واستشرافية شاملة ودقيقة بنسبة بلغت 81.25%، ويؤكدون على أن عدم وجود دراسات مسبقة قبل تنفيذ المشاريع العمرانية جعل الخطط لا تأخذ في الاعتبار معدلات النمو السكاني المستقبلي بنسبة بلغت 71.25%، ويرون أن كفاءة التخطيط الحضري ضعيفة لأنه يتم دون مراعاة للواقع السكاني الحالي ويفتقر للتغطية المكانية الكاملة في جميع أحياء المدينة بنسبة بلغت 68.75%، كما يعتقدون أن توسع السكان في البناء بلا رقابة جعل التخطيط في المدينة يتسم بالعشوائية وعدم التكامل بين الجوانب البيئية والاجتماعية بنسبة بلغت 65.0%، كما يعتقدون أن كفاءة التخطيط الحضري ضعيفة لأن المخططات الحضرية للمدينة لا يتم تحديثها بانتظام مما جعلها لا تتسم بالمرونة والقدرة على التكيف مع التغيرات السكانية بنسبة بلغت 62.5%، من إجمالي المبحوثين في مجتمع الدراسة.

كما يتضح أن كفاءة التخطيط الحضري للمدينة حسب وجهة نظر أفراد العينة ضعيفة جداً حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي (2.15) درجة معيارية، لذا جاءت الدرجة الكلية لهذا المحور ضعيفة جداً.

جدول رقم (5): يوضح توزيع المبحوثين حسب رأيهم في أسباب نمو المناطق العشوائية:

أسباب نمو المناطق العشوائية*	موافق		غير موافق		المجموع
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	
المناطق العشوائية تنمو بسبب غياب التخطيط الحضري الفعّال وغياب العدالة في توزيع المشاريع الخدمية	50	%62.5	30	%37.5	**80 %100**
السكان يلجؤون للعشوائيات بسبب الزحف على الأراضي واستغلال المساحات وضعف الرقابة على البناء	58	%72.5	22	%27.5	**80 %100**
التحايل واستغلال موارد البنية التحتية بشكل غير قانوني مثل (الماء والكهرباء) جعل العشوائيات مناطق اكتظاظ سكاني	70	%87.5	10	%12.5	**80 %100**
انخفاض الأسعار للأراضي والعقارات في المناطق العشوائية ساهم في اتساع رقعتها وانتشارها	72	%90.0	8	%10.0	**80 %100**

الفقر والعامل الاقتصادي أبرز العوامل المساهمة في نمو العشوائيات وانتشارها	67	%83.7	13	%16.25	**80 %100**
توفر المناطق العشوائية ملاذاً آمناً وبيئة حاضنة للأعمال غير المشروعه مما يجعلها مناطق جذب سكاني غالباً	38	%47.5	42	%52.5	**80 %100**

* **ملاحظة:** تم جمع فقرات محور (لحد ما) إيجابية الاتجاه ضمن محور (موافق) وسلبية الاتجاه ضمن محور (غير موافق) والجدول يعكس بوضوح ما تحصلت عليه كل فقرة، لذا تم التعليق على هذا الجدول وفق أعلى نسبة مئوية لكل فقرة.

يتضح من الجدول رقم (5) أن غالبية المبحوثين يؤكدون على أن أبرز أسباب نمو المناطق العشوائية هو انخفاض الأسعار للأراضي والعقارات في المناطق العشوائية مما ساهم في اتساع رقعتها وانتشارها بنسبة بلغت 90.0%، كما يعتقدون أن التحايل واستغلال موارد البنية التحتية بشكل غير قانوني مثل (الماء والكهرباء) جعل العشوائيات مناطق اكتظاظ سكاني بنسبة بلغت 87.5%،يليها الذين يعتقدون أن الفقر والعامل الاقتصادي أبرز العوامل المساهمة في نمو العشوائيات وانتشارها بنسبة بلغت 83.75%، بينما بلغت نسبة الذين يرون على أن السكان يلجؤون للعشوائيات بسبب الزحف على الأراضي واستغلال المساحات وضعف الرقابة على البناء 72.5%، في حين بلغت نسبة الذين يعتقدون أن المناطق العشوائية تنمو بسبب غياب التخطيط الحضري الفعّال وغياب العدالة في توزيع المشاريع الخدمية62.5%،بينما بلغت نسبة الذين يرفضون فكرة توفير المناطق العشوائية الملاذ الأمن والبيئة الحاضنة للأعمال غير المشروعة مما يجعلها مناطق جذب سكاني غالباً 52.5%، من إجمالي المبحوثين في مجتمع الدراسة.

جدول رقم (6): يوضح توزيع المبحوثين حسب رأيهم في دور المشاركة المجتمعية:

دور المشاركة المجتمعية*	موافق		غير موافق		المجموع	المتوسط الحسابي	الرتبة	مستوي المشاركة
	العدد	النسبة	العدد	النسبة				
السكان يشاركون في صنع القرار العمراني ويُؤخذ برأيهم في مراحل إعداد الخطط الحضرية	10	%12.5	70	%87.5	**80 %100**	2.40	1	ضعيف
يسهم السكان في حماية مناطقهم عبر التبليغ عن المخالفين ومراقبة التوسع العشوائي فيها	23	%28.7	57	%71.2	**80 %100**	2.25	4	ضعيف
يتم تنظيم لقاءات أو ورش عمل لمشاركة المواطنين في رسم الرؤى الحضرية عبر قنوات تواصل فعالة بين المجتمع والجهات المختصة بالتخطيط	15	%18.7	65	%81.2	**80 %100**	2.35	3	ضعيف
لا توجد توعية مجتمعية حول	50	%62.5	30	%37.5	**80 %100**	2.20	6	ضعيف

خطورة البناء العشوائي								
السكان لديهم وعي بأهمية التخطيط الحضري مما يساعد في إعداد المخططات بمشاركة مجتمعية حقيقية وفعالة	25	%31.2	55	%68.7	**80 %100**	2.50	5	ضعيف
يتم تجاهل آراء المواطنين لذا يفتقر السكان للثقة في الخطط الحضرية	68	%85.0	12	%15.0	**80 %100**	2.30	2	ضعيف
الدرجة الكلية						2.33	-	**ضعيف**

ملاحظة: تم جمع فقرات محور (لحد ما) إيجابية الاتجاه ضمن محور (موافق) وسلبية الاتجاه ضمن محور (غير موافق) والجدول يعكس بوضوح ما تحصلت عليه كل فقرة، لذا تم التعليق على هذا الجدول وفق أعلى نسبة مئوية لكل فقرة.

يتضح من الجدول رقم (6) أن غالبية المبحوثين يؤكدون على أن السكان لا يشاركون في صنع القرار العمراني ولا يُؤخذ برأيهم في مراحل إعداد الخطط الحضرية بنسبة بلغت 87.5% ،كما يؤكدون على أن آراء المواطنين يتم تجاهلها لذا يفتقر السكان للثقة في الخطط الحضرية بنسبة بلغت 85.0% ،ولا يتم تنظيم لقاءات أو ورش عمل لمشاركة المواطنين في رسم الرؤى الحضرية ولا توجد قنوات تواصل فعالة بين المجتمع والجهات المختصة بالتخطيط بنسبة بلغت 81.25% ،كما يؤكدون على أن السكان لا يساهمون في حماية مناطقهم عبر التبليغ عن المخالفين ومراقبة التوسع العشوائي فيها بنسبة بلغت 71.25% ،كما أنهم يرون أن السكان ليس لديهم وعي بأهمية التخطيط الحضري والمشاركة في إعداد المخططات مشاركة مجتمعية حقيقية وفعالة بنسبة بلغت 68.75% ،كما يؤكدون على انعدام التوعية المجتمعية حول خطورة البناء العشوائي بنسبة بلغت 62.5%، من إجمالي المبحوثين في مجتمع الدراسة.

كما يتضح أن دور المشاركة المجتمعية في التخطيط الحضري حسب وجهة نظر أفراد العينة ضعيفة جداً حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي (2.33) درجة معيارية، لذا جاءت الدرجة الكلية لهذا المحور ضعيفة جداً.

2- تحليل بيانات الدراسة وفق فرضياتها:

1- الفرضية الأولى: توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05=&) للدرجة الكلية لمقياس علاقة التخطيط الحضري بنمو المناطق العشوائية تعزى للمتغيرات (النوع-الفئة العمرية- الحالة الاجتماعية-حجم الأسرة).

جدول رقم (7) يوضح توزيع نتائج اختبار الفرضية الأولى:

المتغير		العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	"t" قيمة	مستوى الدلالة	الاستنتاج
النوع	**ذكر**	**56**	**1.30**	**0.461**	42	**21.533**	0.00	دال
	انثي	**24**						
الفئة العمرية	**صغار السن**	19	**2.12**	**0.769**	42	**20.456**	0.00	دال
	متوسطي السن	32						
	كبار السن	29						

الحالة الاجتماعية	**لم يسبق له الزواج**	15	**2.19**	**0.731**	42	**23.412**	0.00	دال
	متزوج	35						
	غير متزوج	30						
حجم الأسرة	صغير	16	**2.31**	**0.789**	42	**20.857**	0.00	دال
	متوسط	23						
	كبير	41						

يتضح من الجدول رقم (7) أن من خلال نتائج اختبار (**t**) ظهرت فروق بين متوسط درجات أفراد العينة على مقياس العلاقة بين التخطيط الحضري ونمو المناطق العشوائية تعزي للمتغيرات (النوع ـ الفئة العمرية. الحالة الاجتماعية. حجم الأسرة) كالآتي:

1- هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية عند مستوي دلالة (0.05=&) بين الدرجة الكُلية تعزى لمتغير النوع على مقياس العلاقة بين التخطيط الحضري ونمو المناطق العشوائية، لصالح الذكور حيث بلغت قيمة اختبار"t " **(21.533) درجة معيارية.**

2- هناك فروقاً دالة إحصائياً عند مستوى (0.05=&) بين الدرجة الكُلية تُعزى لمتغير الفئة العمرية على مقياس العلاقة بين التخطيط الحضري ونمو المناطق العشوائية، لصالح الفئة العمرية متوسطي السن حيث بلغت قيمة اختبار "t" **(20.456) درجة معيارية.**

3- أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية عند مستوي دلالة (0.05=&) بين الدرجة الكُلية تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية على مقياس العلاقة بين التخطيط الحضري ونمو المناطق العشوائية، لصالح المتزوجين حيث بلغت قيمة اختبار "t" (23.412) **درجة معيارية.**

4- أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية عند مستوي دلالة (0.05=&) بين الدرجة الكُلية تعزى لمتغير حجم الأسرة على مقياس العلاقة بين التخطيط الحضري ونمو المناطق العشوائية، لصالح الأسر كبيرة الحجم التي يفوق عدد أفرادها 8 أفراد فأكثر حيث بلغت قيمة اختبار "t" (**20.857) درجة معيارية.**

2- **الفرضية الثانية:** توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05=&) للدرجة الكلية لمقياس علاقة التخطيط الحضري بنمو المناطق العشوائية تعزى للمتغيرات**)** المستوى التعليمي- المهنة - مستوى الدخل-الحي السكني):

جدول رقم (8) يوضح نتائج اختبار الفرضية الثانية:

المتغير		**العدد**	**المتوسط الحسابي**	**الانحراف المعياري**	**درجة الحرية**	**قيمة "t"**	**مستوي الدلالة**	**الاستنتاج**
المستوى التعليمي	إعدادي فما دون	20	1.75	0.590	22	22.23	0.00	دال
	ثانوي أو متوسط	51	1.95	0.610				
	جامعي فما فوق	9	1.80	0.600				
المهنة	لا يوجد	48	1.90	0.819	22	24.23	0.00	دال
	موظف	17	1.65	0.800				

	أعمال حرة	15	1.75	0.810				
مستوى الدخل	منخفض	46	1.95	0.758	22	21.54	0.00	دال
	متوسط	21	1.75	0.750				
	مرتفع	13	1.65	0.740				
الحي السكني	حي سُكرة	14	2.60	1.123	22	23.56	0.00	دال
	حي البساتين	20	2.55	1.120				
	حي الأدغال	16	2.50	1.110				
	حي طريق المسح	30	2.82	1.125				

يتضح من الجدول رقم (8) أن من خلال نتائج اختبار (**t**) ظهرت فروق بين متوسط درجات أفراد العينة على مقياس العلاقة بين التخطيط الحضري ونمو المناطق العشوائية تعزي للمتغيرات (المستوى التعليمي-المهنة -مستوى الدخل-الحي السكني) كالآتي:

1- هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية عند مستوي دلالة (0.05=&) بين الدرجة الكُلية تعزى لمتغير النوع على مقياس العلاقة بين التخطيط الحضري ونمو المناطق العشوائية، لصالح المستوى التعليمي الثانوي أو المتوسط حيث بلغت قيمة اختبار" t" **(22.236) درجة معيارية.**

2- هناك فروقاً دالة إحصائياً عند مستوى (0.05=&) بين الدرجة الكُلية تُعزى لمتغير المهنة على مقياس العلاقة بين التخطيط الحضري ونمو المناطق العشوائية، لصالح العاطلين عن العمل حيث بلغت قيمة اختبار "t " **(24.231) درجة معيارية.**

3- أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية عند مستوي دلالة (0.05=&) بين الدرجة الكُلية تعزى لمتغير مستوى الدخل على مقياس العلاقة بين التخطيط الحضري ونمو المناطق العشوائية، لصالح ذوي الدخل المنخفض الذي يقدر (1000د.ل فأقل) حيث بلغت قيمة اختبار " t "(**21.547) درجة معيارية.**

4- أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية عند مستوي دلالة (0.05=&) بين الدرجة الكُلية تعزى لمتغير الحي السكني على مقياس العلاقة بين التخطيط الحضري ونمو المناطق العشوائية، لصالح سكان حي طريق المسح حيث بلغت قيمة اختبار "t" **(23.566) درجة معيارية.**

ثانياً: النتائج العامة:

- يتضح من نتائج الدراسة أن غالبية المبحوثين من الذكور، وهم من متوسطي السن حيث تتراوح أعمارهم ما بين (30-39) سنة، ومن ذوي المستوى التعليمي الثانوي أو المتوسط، وهم من المتزوجين، ومن أسر كبيرة الحجم حيث يزيد عدد أفرادها عن 8 أفراد، ومن العاطلين عن العمل، ومن أصحاب الدخل المنخفض الذي يقدر (1000د.ل فأقل)، وغالبيتهم من سكان حي طريق المسح، وهم من الجنسيات العربية (مصري-سوري-فلسطيني-سوداني-عراقي).
- يتضح من النتائج أن واقع التخطيط الحضري في المدينة لا يراعي توزيع الخدمات (تعليم، صحة، أسواق، نقل، كهرباء، إلخ) بشكل عادل بين أحيائها، وأن السلطات المحلية لا تضع خططًا واضحة للتوسع المستقبلي (كفتح شوارع جديدة، ومد خطوط الهواتف وإمدادات الكهرباء والصرف الصحي)، ومشاريع التخطيط الحضري الحالية لا تراعي توفير المساحات الخضراء والحدائق العامة، ولا تراعي الحفاظ على الهوية الثقافية للمدينة، ولا تواكب التغيرات الاقتصادية ولا تشجع

على الاستثمار ولا تساهم في تعزيز العدالة الاجتماعية ولا تقلل الفوارق بين الفئات المختلفة، كما أن السلطات المحلية ليست مستعدة للتعامل مع الأزمات (كالفيضانات، الحرائق، الزلازل) في أي وقت، ولا تدمج التكنولوجيا الذكية في إدارة المرافق العامة بالمدينة.

- يتضح من النتائج أن المناطق العشوائية لا يوجد بها أي نمط من أنماط التخطيط الحضري نهائياً، بينما يسود في البعض منها النمط العضوي الذي يتبع التضاريس الطبيعية ويتعرج بشكل غير منتظم.
- يتضح من النتائج أن كفاءة التخطيط الحضري للمدينة ضعيفة جداً لأن الخطط الحضرية الحالية لا تشمل توزيعاً عادلاً للمساحات السكنية والخدمية ولا تواكب احتياجات السكان المستقبلية، ولا يستند إلى دراسات ميدانية تحليلية واستشرافية شاملة ودقيقة، ويؤكدون على أن عدم وجود دراسات مسبقة قبل تنفيذ المشاريع العمرانية جعل الخطط لا تأخذ في الاعتبار معدلات النمو السكاني المستقبلي، والتخطيط الحضري يتم دون مراعاة للواقع السكاني الحالي ويفتقر للتغطية المكانية الكاملة في جميع أحياء المدينة، كما أن توسع السكان في البناء بلا رقابة جعل التخطيط في المدينة يتسم بالعشوائية وعدم التكامل بين الجوانب البيئية والاجتماعية، والمخططات الحضرية للمدينة لا يتم تحديثها بانتظام مما جعلها لا تتسم بالمرونة والقدرة على التكيف مع التغيرات السكانية.
- يتضح من النتائج أن أبرز أسباب نمو المناطق العشوائية هو انخفاض الأسعار للأراضي والعقارات في المناطق العشوائية الأمر الذي ساهم في اتساع رقعتها وانتشارها ، كما أن التحايل واستغلال موارد البنية التحتية بشكل غير قانوني مثل (الماء والكهرباء) جعل العشوائيات مناطق اكتظاظ سكاني، والفقر والعامل الاقتصادي من أبرز العوامل المساهمة في نمو العشوائيات وانتشارها، والسكان يلجؤون للعشوائيات بسبب الزحف على الأراضي واستغلال المساحات وضعف الرقابة على البناء، والمناطق العشوائية تنمو بسبب غياب التخطيط الحضري الفعّال وغياب العدالة في توزيع المشاريع الخدمية، بينما قوبلت فكرة توفير المناطق العشوائية الملاذ الأمن والبيئة الحاضنة للأعمال غير المشروعة بالرفض!
- يتضح من النتائج أن دور المشاركة المجتمعية في وضع الخطط الحضرية ضعيف جداً وذلك لأن السكان لا يشاركون في صنع القرار العمراني ولا يُؤخذ برأيهم في مراحل إعداد الخطط الحضرية ، وآراء المواطنين يتم تجاهلها مما يجعل السكان يفتقرون للثقة في الخطط الحضرية ،فلا يتم تنظيم لقاءات أو ورش عمل لمشاركة المواطنين في رسم الرؤى الحضرية ولا توجد قنوات تواصل فعالة بين المجتمع والجهات المختصة بالتخطيط ،لذا فإن السكان لا يساهمون في حماية مناطقهم عبر التبليغ عن المخالفين ومراقبة التوسع العشوائي فيها ،وليس لديهم وعي بأهمية التخطيط الحضري والمشاركة في إعداد المخططات مشاركة مجتمعية حقيقية وفعالة ،كما أن التوعية المجتمعية حول خطورة البناء العشوائي منعدمة في مجتمع الدراسة.
- أظهرت نتائج اختبار (**t**) فروقاً بين متوسط درجات أفراد العينة على مقياس العلاقة بين التخطيط الحضري ونمو المناطق العشوائية تعزي للمتغيرات (النوع لصالح الذكور، الفئة العمرية لصالح متوسطي السن، الحالة الاجتماعية لصالح المتزوجين، حجم الأسرة لصالح الأسر كبيرة الحجم) **وبهذا نستخلص أن** الذكور وصغار السن وغير المتزوجين والأسر الصغيرة: أكثر إدراكاً ووعياً للعلاقة بين التخطيط الحضري ونمو المناطق العشوائية، كما أظهرت نتائج اختبار (**t**) فروقاً بين متوسط درجات أفراد العينة على مقياس العلاقة بين التخطيط الحضري ونمو المناطق العشوائية تعزي للمتغيرات)المستوى التعليمي لصالح ذوي المستوى الثانوي أو المتوسط- المهنة لصالح العاطلين عن العمل -مستوى الدخل لصالح ذوي الدخل المنخفض-الحي السكني لصالح سكان حي طريق المسح (حيث جاءت أعلى المتوسطات لصالح هذه الفئات.
- **مناقشة النتائج: بناءً على ما تقدم نستنتج** أنه لا يوجد التزام من الجهات المسؤولة بتنفيذ المخططات العمرانية فالجهات الرقابية لا تقوم بدورها في رصد المخالفات العمرانية بشكل فعّال، كما أن ضعف الرقابة شجع على انتشار البناء العشوائي في ظل غياب المحاسبة القانونية للمخالفين، الأمر الذي ساهم في زيادة التعديات العمرانية بشكل كبير وخاصة على الأراضي الزراعية، كما أن عملية تنفيذ الخطط

تُعاني من التداخل في المهام بين الجهات الإدارية المختصة، فهناك الكثير من القصور في وضع آليات واضحة ومعلنة لمتابعة تنفيذ مشاريع التخطيط والمتابعة الحقيقية لمراحل تنفيذها ضمن الجداول الزمنية المحددة، هذا من ناحية.

ومن ناحية أخرى فإن عدم حصر النازحين من داخل ليبيا، واللاجئين والمهاجرين بطرق (شرعية أو غير شرعية) من خارج ليبيا وعدم الاهتمام بأوضاعهم الإنسانية سهل توافدهم على المدينة، كما ساهم في اتساع رقعة المناطق العشوائية وازدياد أعدادها داخل المدينة وعلى أطرافها، الأمر الذي انعكس سلباً على مستوى الخدمات العامة ومستويات الاستهلاك وحركة النقل والمواصلات وارتفاع أسعار الأراضي والعقارات إلى جانب ارتفاع أسعار السلع والخدمات بشكل عام.

ونتيجة لما سبق شهدت المدينة العديد من التغيرات الاجتماعية فمنها ظهور بؤر للفقر وانتشار بعض الظواهر السلبية كالتسول وعمالة الأطفال وغيرها من الظواهر التي أثرت بشكل أو بأخر على النسق القيمي والأخلاقي ولاسيما في ارتفاع معدلات الجرائم التي ارتبطت بشكل مباشر بالمهاجرين من العمالة الوافدة وتباينت حدتها وأنماطها من الجنح إلى الجنايات إلى الأمن القومي كجرائم (السرقة والسطو المسلح والخطف والابتزاز والاعتداء الجنسي) وصولاً إلى جرائم أشد خطورة كجرائم (تجارة الممنوعات والقتل العمد وتجارة الأعضاء البشرية والتحريض على العنف والطائفية والعنصرية والجماعات الفكرية والمذهبية وما إليها).

ومن ضمن التغيرات الاجتماعية التي تعرضت لها المدينة بسبب النمو العشوائي المطرد والامتلاك غير القانوني للأراضي والعقارات، سعي اللاجئين والمهاجرين للتجمهر والتمركز في منطقة سكنية محددة تشكل مجتمعهم الخاص داخل مجتمع المدينة كما حدث بالنسبة للمناطق العشوائية المدروسة (حي السوريين-حي الأدغال أو حي "أنجامينا/التشاديه") كما يعرف شعبياً نسبة لجنسية السكان الذين يقطنونه، الأمر الذي يمكنهم من ممارسة عاداتهم وتقاليدهم الاجتماعية وأنشطتهم الاقتصادية: كفتح محلات تجارية ومطاعم ومقاهي تحمل مسميات تنتمي لدولهم مثل (مطعم الشام-جوهرة دمشق- أم درمان لغسيل السيارات- المحلب السوداني للعطارة) حيث يساعدهم التواجد في منطقة محددة خاصة بهم في المحافظة على قيمهم وأنماطهم الثقافية وأحياناً الدينية بالنسبة للمسحيين منهم كالاحتفال بمناسبة دينية معينة، وهذا في حد ذاته خلق مشكلات اجتماعية جديدة تتمثل في التأثير المباشر على النسيج القيمي والثقافي والديني والطابع الاجتماعي للمدينة بشكل عام.

ثالثاً: التوصيات:

1- نوصي بإقامة وتكثيف ودعم حملات للتوعوية بخطورة العشوائيات وتأثيرها السلبي على المظهر العام للمدينة.
2- نوصي بفرض عقوبات قانونية صارمة على المخالفين في مجال البناء سواء داخل المدينة أو على أطرافها.
3- نوصي بتعزيز دور الجهات الرقابية والأمنية للحد من الاستهلاك المفرط لموارد البنية التحتية ومراقبتها وتحديد كمياتها بحسب الاحتياج لكل منطقة سكنية.
4- نوصي بمحاربة الاتجار غير القانوني بالأراضي الحكومية والعقارات وتغريم المعتدين ومحاسبتهم، ومصادرة الأملاك ومنع الامتلاك وخاصة لغير المواطنين (اللاجئين والمهاجرين).
5- نوصي بتنشيط دور الجهات الرسمية المسؤولة عن التخطيط العمراني وتسخير عملها لإنشاء وحدات سكنية جديدة مخططة وتوزيع مخططات سكنية لاستيعاب الزيادة المستقبلية.
6- نوصي بحصر اللاجئين والمهاجرين بطرق قانونية وتنظيم تواجدهم داخل الدولة لمدة محدودة وبشكل قانوني وذلك بإقامة مخيمات وملاجئ خاصة بهم خارج المدن حافظاً على الأمن العام للمجتمع.
7- نوصي بمحاربة الهجرة غير الشرعية وتكثيف الحملات الأمنية وحملات التفتيش على العمالة الوافدة والتأكد من صحة إقامتهم وسلامة إجراءاتهم القانونية، وسرعة ترحيل المخالفين منهم.

المـــــــــــراجـــع

1- **أولاً :المراجع العربية:**

2- أحمد حمدي علي. (2009م). المجتمعات الجديدة بين سياسة الانتشار الحضري والتنمية المتوازنة. الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

3- حسن إبراهيم عبد. (1990م). دراسات في التنمية و التخطيط. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

4- حميد خروف، بلقاسم سلاطنية، و إسماعيل قيرة. (1999م). الأشكالات النظرية والواقع: مجتمع المدينة نموذجاً. قسنطينة: دار البعث.

5- خلف الدليمي. (2002م). التخطيط الحضري أسس و مفاهيم. عمان: دار الثقافة للنشر و التوزيع.

6- خلف حسين الدليمي. (2015م). تخطيط المدن: نظريات-أساليب-معايير-تقنيات (صفحة 45). عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.

7- رحاب محمد بن سعود، و مريم محمد الكوافي. (2016م). البناء العشوائي واقع ملموس وحلول مقترحة. ***مجلة المختار للعلوم الاقتصادية*** المجلد3، العدد5، كلية الاقتصاد بجامعة عمر المختار.

8- سمير عبدالونيس شتا، و محمد أحمد عبدالوهاب. (2008م). تطوير المناطق العشوائية والتنمية (السياسات والإدارة.(القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية.

9- عبدالرزاق فرج أمحمد أمحمد وآخرون. (2020م). اندثار العشوائيات وعودتها بسبب الهجرة العكسية في ليبيا، جامعة النجم الساطع. المؤتمر الدولي السادس: المدن الذكية وحالة الخريطة-ليبيا. البريقة.

10- فؤاد بن غضبان. (2014م). علم الاجتماع الحضري. عمان: دار الرضوان للنشر والتوزيع.

11- محمد عاطف غيث. (1988). علم الاجتماع الحضري: مدخل نظري. الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

12- محمد محمود يوسف. (2008). Papers uploaded to Academia get 69% more citations. تم الاسترداد من www.academia.edu.

13- محمد نظمي نعمات، و سحر سيمان. (15 4, 2007م). تطوير وتنمية المناطق العشوائية كنموذج للإسكان المتوافق في مصر. www. CpAS. EGYPT. Com تم الاسترداد من تطوير الإسكان في مصر، الرقم الرجعي2M.

14- مصطفى الخشاب. (1986). علم الاجتماع الحضري. القاهرة: شركة الأمل للطباعة والنشر.

15- هنيدا النعاس. (2016م). ضبط النموالعشوائي في ضواحي المناطق الحضرية في ليبيا. رسالة ماجستير، كلية العمارة والتخطيط، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

ثانياً: المراجع الإنجليزية:

1- Kevin Lynch . (1960). The Image of the City. MIT Press (Massachusetts Institute of Technology Press) – Cambridge, Massachusetts & London.

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **JSHD** and/or the editor(s). **JSHD** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.